ما لذلك من اهميـة ناجمـة عن تقليص رقعة التوسع الصهيوني وتبديد الاحلام الامبراطورية الاسرائيلية، التي قامت على شعار ان كل مستوطنة صهيونية، هنا او هناك، تقام لتبقى؛ الى ان اتضح ان تلك التي كانت في سيناء قامت ولم تبق. غير انه في مقابل ذلك ارتبطت مصر بوضع من السلم التعاقدي مع اسرائيل، وكذلك، وهذا هو الاكثر اهمية، بمراعات سياسات الفلك الاميركي؛ وهو عالم موبوء بالافكار والممارسات المعادية للقضية العربية عامة والفلسطينية خاصة.

ومع رحيل السادات، انتهج خلفه الرئيس حسني مبارك سياسةتختلف في بعض نواحيها عن تلك التي اتبعهـا السادات، وإن بقيت الاسس على حالها. فالاندفاع المصطنع نحو اقامة «سلام كامل» مع اسرائيل ومحاولات «تطبيع» العلاقات معها، راحت تخف تدريجيا، بعد مقتل السادات، الى ان اختفت و حل مكانها ما يسميه بعض الاسرائيليين «سلاما باردا»، بينما عادت مصر الى موقفها السابق من القضية الفلسطينية. فقد اختفت من السياسة المصرية الاحاديث والبيـانـات الفضفاضة غير الملزمة عن ضرورة الوصول الى «حل»، مجرد «حل» دون توضيح، يشارك فيه «الفلسطينيون»، او حتى «فلسطينيون»، وحلت محلها دعوة واضحة الى حل يقوم على الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره واقامة دولته المستقلة، واعتبار منظمة التحرير الفلسطينية ممثلا شرعيا له. وهنالك من الدلائل ما يشير الى ان التزام مصر بهذا الموقف صحيح ولا تشـوبـه شائبـة، وهو الاساس الذي تتحرك استنادا اليه مع كافة الدول المعنية بالقضية الفلسطينية، بما في ذلك الولايات المتحدة واسرائيل. وليس في هذا الموقف المصري الراهن، عمليا، اي جديد، بل انه، في حقيقة الامر، عودة الى موقف «تاريخي»، ان جاز القول، قديم ميّز مصر من بين باقي الدول العربية في تعاطيها مع القضية الفلسطينية. فلم تكن مصر «تاريخيا»، يوما ما، في موقف الطامع في ارض فلسطين او السيطرة على شعبها، فلديها من الاراضي والسكان ما يجعلها في غنى عن ذلك ـ «اللي فيها بيكفيها» على حد تعبير احدهم. بل ان مصر دعت عامة الى حل يمكن الشعب الفلسطيني من العيش مستقلا ومطمئنا في وطنه. والحالات التي تخلت فيها مصر عن هذه المواقف هي الشواذ، لا القاعدة.

ان مصر تعلن تمسكها بموقفها الراهن من القضية الفلسطينية على ارضية التزامها بكامب ديفيد، وان كانت قد تراجعت قليلا موضحة انها لا تطلب من العرب الالتزام نفسه. ولكن كامب ديفيـد، بارتباطاته وقيوده الاميركية، قبل الاسرائيلية، لا يساعد على ايجاد حل عادل للقضية الفلسطينية، ولا يسمح لمصر بلعب دور ايجابي كبير في هذا المجال. الا ان ذلك لا يمنعها من لعب دور ما، ينعكس ايجـابـا في الازمنة العربية الرديئة؛ بمعنى انه اذا كانت مصر غير قادرة على المساهمة في حل حقيقي للقضية الفلسطينية، لسبب او لآخر، فان التزامها باسس حل عادل كاف لان يمنع الآخرين من تصفية القضية الفلسطينية بالتواطؤ فيما بينهم. فقد اثبتت التجربة اكثر من مرة انه ما ان ينزل اللاعب المصري الى حلبة الصراع لتنظيم أو اعادة تنظيم شؤون المنطقة، وان كان مترهل الجسم ومصابا ايضا بزكام شديد، حتى يأخذ الاقليميون والطائفيون، وكذلك الصهيـونيـون، باعادة حساباتهم. وبلغة اخرى، اكثر وضوحا، ان التزام مصر بحل يقوم على اساس الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، كاف، على الاقل، لان يمنع باقي الاطراف في المنطقة من التصرف على غير ذلك. وهذا، للاسف، يشكل في الازمنة الرديئة «انجازا»، يبقي، على الاقل، القضية حية الى ان تحل ظروف افضل. وهذا وحده كاف لان يدفعنا الى انتهاج سياسة واقعية براغماتية تجاه مصر، دون هوس التقوقع في شعارات معاداة كامب ديفيد، تركز